نظام إعداد معلم التعليم الثانوي العام

«دراسة مقارنة بين كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية»

إعداد : **أيمن أنور عنايات**
للحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية
تخصص «أصول التربية»

إشراف : **عبد الفتاح أحمد جلال**(*)
الأستاذ المتفرغ بقسم أصول التربية
بمعهد الدراسات والبحوث التربوية

مقدمة :

تحتل قضية إعداد المعلم مساحة كبيرة على ساحة الفكر التربوي، وعلى الرغم من أنها تعد من القضايا التقليدية القديمة إلا أنها ما تلبث أن تطرح طرحا جديدا مع كل تطوّر أو تغيير في أي بعد من أبعاد النظام التعليمي نظرا إلى اعتبارها حجر الزاوية من ناحية، ويتوقف عليها نجاح عمليات التطوير من ناحية أخرى.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 ـ ما أهم التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه نظم إعداد معلم التعليم الثانوي العام؟

2 ـ ما واقع المدرسة الثانوية العامة في كل من مصر والولايات المتحدة ؟

3 ـ ما واقع نظام إعداد معلم المدرسة الثانوية العامة في الولايات المتحدة؟

4 ـ ما واقع نظام إعداد معلم المدرسة الثانوية العامة في مصر؟

5 ـ كيف يمكن تطوير نظام إعداد معلم التعليم الثانويّ العام في مصر في ضوء كل من التحديات العالمية المعاصرة والخبرة الأمريكية في هذا المجال؟

(*) انتقل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح جلال إلى جوار ربه خلال شهر يناير / كانون الثاني 2001 م، وأسرة تحرير المجلة تتقدم إلى أسرة الفقيد وزملائه وتلامذته بصادق العزاء، ونسأل اللّه تعالى أن يسكنه فسيح جنانه، وأن يثيبه عن أعماله وجهاده الذي استمر أكثر من نصف قرن، واللّه من وراء القصد.

منهج الدراسة

نظرا إلى طبيعة الدراسة المقارنة التي يقوم عليها البحث الحالي، فإن الباحث سيتبع في دراسته للمشكلة المنهج المقارن «المدخل الوصفي الإحصائي»، مدخل الطابع القومي.

خطوات الدراسة :

وتطلب تحقيق هدف الدراسة اتباع الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : وتمثل الإطار العام للدراسة وتتضمن مقدمة البحث والدراسات السابقة، ومشكلة البحث وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، ومصطلحاته.

الخطوة الثانية : يعرض فيها الباحث لأهم التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه نظم إعداد المعلم كالثورة المعرفية والثورة التكنولوجية، وغير ذلك من التحديات التي تؤثر على عملية التربية عامة وعلى نظم إعداد معلم التعليم الثانوي بصفة خاصة.

الخطوة الثالثة : يعرض فيها الباحث مكانة المدرسة الثانوية العامة في دولتي المقارنة من حيث نشأتهما، وطبيعتهما وسياسة القبول في التعليم الثانوي، وموقعهما في بنية التعليم، وأهداف التعليم الثانوي، وذلك كأساس لدراسة المؤسسات المنوط بعهدتها إعداد العلم.

الخطوة الرابعة : يعرض فيها الباحث نظم إعداد معلم التعليم الثانوي العام في الولايات المتحدة وذلك من خلال بيان النشأة التاريخية ووصولا إلى الواقع الحالي لعملية الإعداد.

الخطوة الخامسة : يتناول فيها الباحث نظم إعداد معلم التعليم الثانوي العام في مصر وذلك من حيث النشأة التاريخية ووصولا إلى الواقع الحالي لعملية الإعداد في الجامعة وكذلك عملية التدريب في أثناء الخدمة.

الخطوة السادسة : ويتناول فيها الباحث بالتحليل المقارن عملية إعداد معلم التعليم الثانوي العام في دولتي المقارنة في ضوء القوى والعوامل الثقافية لكل دولة،

ورصد التشـابه والاختلاف في جوانب الدراسة وبـيان أهم ما تتميـز به التجربة الأمريكية في مجـال إعداد معلم المدرسة الثانوية العليا، وبيان إمكانيـة الاستفادة منها وكـذلك من المتغـيرات العـالمية في وضع تصـور مقـترح لنظام إعـداد معلم التعليم الثانوي العام في مصر.

تصور مقترح لإعداد معلم المدرسة الثانوية العامة

تطرح الدراسة الحـالية عدة مقـترحات يأمل البـاحث أن تكون بمثابة خطة أو نموذج مقترح لنظم إعداد معلم التعليم الثانوي العام في مصـر واضعا في الاعتبار أسسا معينة تسير على هديها مقترحات التطوير، وتتحدد على أساسها المحاور التي يتناولها النموذج المقترح وهذه الأسس هي :

1 ـ النظرة الشـمولية لعـملية التطوير والإصـلاح التعليـمي بحيث لا تتم عملـية تطوير وإصلاح نظام إعداد المعلم بمعزل عن كافة عناصر المنظومة التربوية[1] مثل : النظام التعليـمي القائم وما يتضـمنه من عناصر كالإدارة والمؤسسـات التعليمـية، وإعداد المعلم وما يتضمنه من عناصر مثل مـؤسسات الإعداد ونظام القبول ونظام الإعداد، وإجازة البرنامج، وتعيين المعلم وإجراءاته وشروطه.

2 ـ إمكانية تنفيذ هذه المقتـرحات فلا تكون خيالية مستحـيلة التنفيذ، بل تكون في حدود السياسة العـامة لنظام الحكم في الدولة، فليس من المعقول ـ مثـلا ـ أن نقترح اتباع نظام الإدارة اللامركزيـة في مجال التعليم في الوقت الذي تعـتمد فيه فلـسفة الدولة في الإدارة على النظام المركزي في الإدارة.

3 ـ الارتبـاط الوثيق بين تدريب المعلم وإعـداده للتطوير والإصـلاح بمؤسـسات إعـداد المعلم، ونظم وشـروط القبول بهـا، ونظام الإعداد وأسـاليب التدريب العـملي بهذه المؤسسـات، ويعتبـر هذا الربط بين الإعداد والتدريب قـبل الخدمة وفي بدايتـها من أقوى حلقات النظرة الشمولية لعملية التطوير والإصلاح التعليمي.

---

(1) عبد الفتاح جلال، فتحية علي البجاوي : إعـداد وتدريب معلم التربية للجميع، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 1993، ص 216.

4 ـ المدرسة هي المؤسسة الرئيسية لتدريب المعلم، وتدعمها مؤسسات التدريب الأخرى مثل مراكز التدريب وإدارات التدريب وأقسامه بوزارة التربية والتعليم، ومراكز البحث التربوي ومؤسسات إعداد المعلم على اختلاف أنواعها

وعلى ضوء هذه الأسس يطرح الباحث نموذجه المقترح لتطوير عملية إعداد المعلم بطريقة شمولية منظمة تسير متدرجة مع المحاور التي تناولتها الدراسة في جميع فصولها في المجالات الآتية :

1 ـ مؤسسات الإعداد :

أكدت الدراسة المقارنة صحة التوجه المصري نحو توحيد مصادر إعداد المعلم، وهو التوجه الذي يواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة.

كما أكدت الدراسة المقارنة صحة التوجه المصري الذي تبلور مؤخرا في الدعوة إلى أن تتجمع مؤسسات إعداد المعلم تحت مظلة الجامعة، وترى ضرورة أن تصبح جميعها جزءا لا يتجزأ من كيان النظام الجامعي بكل أعرافه وتقاليده وقوانينه وقواعده، وذلك تحقيقا للمساواة بين كل فئات المعلمين وتوحيدا للمكونات الأساسية اللازمة للإعداد أيا كانت المرحلة التدريسية التي سوف يقومون بالتدريس بها، أو التخصص الذي سوف يعملون فيه.

البديل الأول :

ـ يقترح الباحث الإبقاء على كليات التربية كمصدر رئيسي لإعداد معلم التعليم الثانوي العام، مع تحديث نظامي القبول والإعداد وإصلاحهما.

ـ ضرورة تزويد كليات التربية بالمكتبات الحديثة المزودة بأحدث المراجع وأمناء المكتبات المدربين على مساعدة الطلبة والباحثين، وكذلك الأنظمة والأجهزة الحديثة في تصنيف الكتب وفهرستها، والربط بين هذه المكتبات بعضها البعض والمكتبات الأخرى المناظرة في الجامعات الأجنبية بالخارج من خلال شبكات المعلومات والبريد الإلكتروني.

- ضرورة تزويد كليات التربية بتقنيات التعليم : مثل الكمبيوتر وأجهزة وبرامج الفيديو، وتوظيفها في الجانب البحثي والعملي مثل عرض بالفيديو لنماذج بعض الدروس على شاشات التليفزيون للاستفادة منها في التدريب العملي على طرق التدريس.

- ضرورة مشاركة كليات التربية في متابعة خريجيها من المعلمين وتقويم مستوى أدائهم للوقوف على مدى نجاح برامجها في إعداد معلم عصري متمكن في دولة طموحة قررت أن تجعل من التعليم قضية أمن قومي، مما يتيح لها تعديل مناهجها ونظم الدراسة بها على ضوء هذه المتابعات.

- ضرورة تعاون كليات التربية مع المدارس ومراكز التدريب وإداراته بوزارة التربية والتعليم والعاملين بها في إعداد طلبة كلية التربية في الجانب العملي الخاص بالتدريب على طرق التدريس.

البديل الثاني :

الأخذ بالنظام التتابعي في إعداد المعلم وتطويره، وهذا يستلزم تنفيذ الإجراءات التالية :

- أن تكون كليات الآداب والعلوم مسؤولة عن الإعداد التخصصي، والإعداد العام للطالب المعلم.

- توحيد مقررات الثقافة العامة، والوزن النسبي لها بالنسبةإلى جميع الكليات الجامعية، إذ لا داعي لاختلاف هذه المقررات من كلية لأخرى.

- أن يقتصر دور كليات التربية في هذا البديل على الإعداد المهني للطالب المعلم، في شكل دبلومات لمدة عام أو عامين، أو ماجستير، أو دكتوراه.

2 ـ هدف المؤسسة :

لا يختلف هدف المؤسسة المقترحة كثيرا عن الأهداف التي تضطلع بها كليات التربية في الوقت الحالي من إعداد للطلاب المعلمين وإجراء البحوث والدراسات التربوية،

والمساهمة في خدمة البيئة المحلية، وتقديم الاستشارات التربوية للمسؤولين عن العملية التعليمية، والاعتماد بصورة كبيرة على الأساليب التعليمية الجديدة، واستخدام التقنيات الحديثة في عملية التعليم.

ولتحقيق هذه الأهداف بشكل جيد، يقوم أساتذة التربية بالاشتراك مع المتخصصين والخبراء في كافة التخصصات بوضع خطة الدراسة لكل تخصص على حدة في ضوء أحدث ما وصل إليه العلم في هذا التخصص، على أن تُراجع خطة الإعداد في كل تخصص كل فترة قصيرة لا تزيد عن العامين أو ثلاثة أعوام لأننا نعيش في عصر شديد التغير والتطور.

كذلك لا بد من التنسيق بين المسؤولين عن الإعداد المهني بأقسام التربية وبين المسؤولين عن الإعداد الأكاديمي بالأقسام الأكاديمية بقدر المستطاع، وتحقيق قدر كبير من الترابط بين جانبي الإعداد.

3 ـ نظام القبول :

أصبحت كليات التربية بأنواعها في السنوات الأخيرة من الكليات الجاذبة لطلبة الثانوية العامة بسبب توفيرها لفرص العمل لخريجيها فور تخرجهم، والحوافز ومكافآت الامتحانات التي تصرف للمعلمين وبذلك أصبحت الفرصة سانحة ومهيأة لوضع أسس موضوعية لاختيار طلبة كليات التربية مع التوسع في أساليب جذب العناصر الممتازة إلى مهنة التعليم، وهو ما سوف يتعرض له الباحث ضمن مقترحات هذا المحور كشروط عصرية موضوعية للقبول بكليات التربية كالتالي :

أ ـ ضرورة توافر شهادة إتمام الدراسة الثانوية دون التقيد بحد أقصى للسن.

ب ـ الاستفادة من فكرة السجل الدراسي للطالب من أجل التعرف جيدا على ذلك الطالب المتقدم والحكم عليه حكما موضوعيا.

ج ـ توزيع الطلاب على تخصصات تتفق مع ميولهم واستعداداتهم الجسمية والنفسية، والعقلية.

د ـ ضرورة إجراء المقابلات الشخصية متى أمكن لتعرف سمات الطالب الشخصية.

هـ ـ إجراء اختبارات تحريرية للمتقدمين يضعها أساتذة متخصصون في التقويم التربوي والنفسي، لقياس الثقافة العامة والشخصية والميول والقدرات ومدى الاستعداد للقيام بمهنة التدريس عن حب واقتناع.

و ـ ينبغي أن يكون النجاح في الثانوية العامة بمجموع معين أحد شروط الالتحاق، وليس الشرط الوحيد.

ز ـ الكشف الطبي الدقيق للمتقدم للتأكد من استطاعته تحمل القيام بمهنة التدريس باعتبارها من المهن الشاقة.

ح ـ إجراء مقابلات سيكولوجية حقيقية مقننة للكشف عن شخصية المتقدم ومدى صلاحيته للقيام بمهنة التدريس.

ط ـ وضع حوافز وامتيازات للطلبة المقبولين بكليات التربية مثل : الإعفاء من المصروفات، قبول المغتربين منهم بالمدن الجامعية بدون قيد أو شرط ومجانا أو بأجر رمزي، بعثات ورحلات علمية مجانية أو باشتراك رمزي للمتفوقين منهم، مع استمرار وزارة التربية والتعليم في منح المعلمين المزايا المالية والأدبية الجاذبة.

4 ـ فترة الإعداد :

ترى الدراسة أن فترة الإعداد بالمؤسسات المصرية تحتاج إلى بعض الإطالة على الرغم من كونها نفس مدة الإعداد في الولايات المتحدة، خاصة في الصيغة التكاملية التي يقتطع نظام الفصلين الدراسيين منها نسبة لا يستهان بها تستهلك في أعمال الامتحانات وتقدير الدرجات وغيرها.

وإذا كان النظام المتبع حاليا لا يمكن الطالب المعلم من الوصول إلى نفس المستوى المعرفي في مادة التخصص الذي يصل إليه نظيره في كليات العلوم والآداب وغيرها، وهو محل الانتقاد الدائم والشكوى المزمنة من ضعف الجانب الأكاديمي لدى معلمي

المواد بالإعـدادي والثـانوي، فـإن الدراسة تؤيد الـرأي الذي يرى ضرورة زيـادة فتـرة الإعداد التكـاملي للمعلم في مـصر إلى خمـس سنوات بدلا من أربع، أو ما يمثل عـشرة فصول دراسـية لا يقل عدد أسابيعـها عن 120 أسبوعا دراسـيا، وترى الدراسة في ظل الظروف الحالية، وكمـرحلة انتقالية فقط ـ أنه إذا اكتـفينا بالسنوات الأربع فإنه لا بد أن يبـذل كل الجهـد للاستـفادة بـهذه المدة أقـصى استـفادة ممكـنة وعلى أن تكون السنة الخامسـة امتدادا للتربية الـعملية بحيث يقضـيها الخريج في المدارس بعـد حصوله على درجته الجامعية وتكون بمثابة فترة اخـتبار لمدى صلاحيته على ممارسة المهنة على نحو مرضي، وتحت إشراف مزدوج بين الكلية والوزارة.

أما عن الصيغة التتـابعية فإن فترة الإعداد الحالية تعد أيضا غـير كافية، مع ضرورة الاهتـمام بالجـوانب العمليـة والممارسـة الميدانيـة داخل المدارس وعدم الاسـتغـراق في المقررات النظرية.

وفي هذا الصدد تقتـرح الدراسة أن يقتصر الإعداد التتـابعي على الدارسين المتفرغين لذلك الإعداد، بحـيث ينجزون دراسة الدبلوم العـامة في عامين دراسـيين، مع إلغاء نظام العام الواحد الذي لا يكفي لاستيعاب العلوم التربوية والنفـسية وممارسة التربية العملية بقدر مناسب.

5 ـ نظام الدراسة :

يعد نظام الفصل الدراسـي من أفضل نظم الدراسة بالجامعـة، خاصة إذا تم توزيع المواد الدراسية بشكل جيد، وكذلك تطوير نظام تقويم الطلاب.

وتسـير الدراسـة في هذا النمـوذج وفـقا لنظـام الفصل الدراسي. إذ ينـقسم العـام الدراسي إلى فصلين دراسيين، الفصل الدراسي الشتوي ويبدأ من أوائل أكتوبر إلى آخر شهـر يناير على ألا تقل مدة الدراسة الحـقيقـية عن 14 أسبـوعا وبانتهـائه يحصل على اجازة الفـصل الدراسي على أن تكون امتـحانات الفصل إن وجـدت في بداية هذه العطلة ويبدأ الفـصل الدراسي الصيفي في أوائل أبريـل وينتهي في آخر يوليـو على ألا تقل مدة الدراسة الحقـيقية عن 14 أسبوعـا. وتعقبه اجازة دراسيـة حتى بداية الفصل الدراسي الجديد، وكذلك أداء الامتحانات خلال هذه العطلة ـ إن وجدت.

6 ـ أسلوب الدراسة :

لم يعد أسلوب المحاضرة هو الأسلوب الأمثل في الوقت الحاضر في ضوء انتشار تكنولوجيا التعليم وتقنياته في معظم المؤسسات التربوية، والأسلوب الذي يجب أن يتبع في ضوء الخبرة الأمريكية هو أسلوب النقاش والحوار، إذ يقسم الطلاب المعلمون إلى مجموعات عمل صغيرة، ويكون الاعتماد على التقنيات الحديثة وخاصة أن الطالب المعلم مطالب باستخدام هذه التقنيات في عمله في المستقبل، حيث تتشكل مجموعات من أعضاء هيئة التدريس بكل قسم لإعداد المادة العلمية، والبرامج التي يمكن استخدامها وعرضها بواسطة هذه التقنيات الحديثة أثناء عملية التدريس للطلاب المعلمين. كذلك يمكن الاستفادة من الخبرة الأمريكية في أسلوب الدراسة وتطويرها بما يسمى بأسلوب المشروعات والعمل في مجموعات وأسلوب الموديولات للتخصصات المختلفة وكذلك ورش العمل.

7 ـ أساليب إعداد المعلمين

تفرض خصوصية الواقع التعليمي المصري ضرورة الاحتفاظ بصفتي الإعداد القائمتين حاليا، بحيث تصبح المفاضلة بينهما غير ذات موضوع، ويمكن الاستفادة من الخبرة الأمريكية في هذا الصدد إذ يمكن تطوير هاتين الصيغتين كلتيهما، وهناك البدائل التالية :

ـ البديل الأول :

الإبقاء على النظام الحالي للإعداد التكاملي، الذي ينتهي بحصول الخريج على درجة البكالوريوس في العلوم والتربية أو الليسانس في الآداب والتربية، ويؤخذ على هذا البديل أن القصور الذي يضمه سيظل قائما، إذ ستظل الساعات المخصصة للمقررات التخصصية المرتبطة بالمادة الدراسية التي سيقوم الطالب المعلم بتدريسها، كما هي ضئيلة تكرس ضعف مستوى المعلم، ولا تتمشى مع الانفجار المعرفي وثورة المعلومات.

ـ البديل الثاني :

الأخذ بالنظام التتابعي لإعداد المعلم وحده.

ويؤخذ على هذا البديل ما يأتي :

أ ـ صعوبة التخطيط لإعداد المعلم في ظله لأن الطالب في هذا النظام قد لا يكون راغبا في العمل عند التحاقه بالجامعة، وربما حتى بعد حصوله على المؤهل الجامعي، ومن ثم قد ينصرف الكثيرون عن الالتحاق بكليات التربية للحصول على الدبلوم، وبالتالي دخول مهنة التعليم.

ب ـ ويترتب على ذلك ضعف التحكم في تزويد التعليم بالأعداد اللازمة من المعلمين المطلوبين.

ج ـ صعوبة التحكم في المدخلات والعمليات بالكليات التخصصية، لأنها ليست أساسا كليات لإعداد المعلم، ومن ثم فإن المتخصصين في التربية لن يكون لهم رأي في عملية الإعداد، كما أنه لن يتحقق بالتالي تمهين للمادة العلمية المقدمة للطلاب.

د ـ عدم تماشيه مع الاتجاهات العالمية والتطبيقات التربوية التعليمية في معظم دول العالم المتمثلة في الإبقاء على النظام التكاملي لإعداد المعلم باعتباره النظام الرئيسي لتربية المعلم قبل الخدمة.

ـ البديل الثالث :

أ ـ الإبقاء على النظام التتابعي بوضعه الراهن.

ب ـ استحداث نظام جديد للإعداد التكاملي للمعلم بكليات التربية تكون مدة الدراسة به خمس سنوات دراسية.

ويتميز نظام الإعداد التكاملي ذو السنوات الخمس بما يلي :

ـ يمكن في ظل تطبيقه إعداد معلم ذي كفاية تخصصية أفضل من الوضع الراهن، هذا فضلا عما يمكن اكتسابه من كفايات تربوية وتخصصية، مما يساعد المعلم على أداء عمله بنجاح.

ـ يجعل إعداد المعلم داخل كليات التربية، وفي إطار الإعداد الجامعي به حاليا.

- يمكن السلطات المسؤولة عن التعليم وإعداد المعلمين من التخطيط لاحتياجات مدارس التعليم قبل الجامعي على المدى القريب والبعيد.

- يمكن التحكم في المدخلات والعمليات، وما ينضوي تحتهما من اختيار وقبول ونظم إعداد وغير ذلك.

- يسهم في تلافي الضعف الراهن في طلاب التعليم الثانوي، بما يقدمه من مقررات أكثر مما يدرس حاليا في كليات التربية في التخصص .

- يتماشى مع الاتجاهات الحالية في إعداد المعلم التي تهتم بإطالة فترة الإعداد.

8 - جوانب الإعداد :

- البديل الأول في حالة النظام التكاملي :

يجب أن يحمّل برنامج إعداد المعلم جوانب ثلاثة :

الجانب الأول : إن المعلم ناشر وموضح للثقافة العامة، ومن هنا ينبغي أن يتضمن برنامج إعداده قدرا معقولا من الثقافة يستغرق حوالي 35٪ من الخطة الدراسية ومن أجل استيفاء هذا الجانب يجب أن يدرس الطلاب العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، واللغات الأجنبية.

الجانب الثاني : إن المعلم يقوم بتدريس المواد التي تخصص فيها، ولذلك ينبغي أن يلقى هذا الجانب من العناية والتركيز ما يهيىء للدارس اكتساب صفة المتخصص، ولذلك يجب أن يستغرق الوقت المخصص لهذا الجانب 50٪ من الخطة الدراسية.

الجانب الثالث : الإعداد المهني الذي ينبغي مراعاته وتحديثه وتطويره، ويجب أن يخصص لهذا الإعداد حوالي 15 ٪ من خطة الدراسة.

الجانب الرابع : الصورة المقترحة للتربية العملية.

من المعلوم أن عملية التدريس تشتمل على ثلاث مراحل أساسية هي التخطيط والتنفيذ، والتقويم، ويتطلب الأداء في كل مرحلة مجموعة من المهارات التي ينبغي أن

يتدرب الطلاب المعلمون بالأسلوب الذي أثبتت الدراسات والبحوث فاعليته في تنمية المهارات الخاصة بهذه المرحلة.

فالأداء في مرحلة التخطيط يتطلب مهارات تسمى بمهارات التخطيط، وهي تعتبر متطلبات قابلة لمرحلة التنفيذ، وهذه المرحلة يتطلب الأداء فيها مهارات تسمى بمهارات التنفيذ، وكذلك الحال بالنسبة إلى مرحلة التقويم التي تعطي المؤشرات على مدى فاعلية عملية التدريس بأكملها.

ولعل من المنطقي عند تدريب المعلمين أن نكسبهم هذه المهارات قبل التدريب على الممارسة الفعلية للتدريس داخل حجرات الدراسة، كما أنه من المنطقي أيضا أن نبدأ بتدريب هؤلاء الطلاب على مهارات التخطيط للتدريس قبل تدريبهم على مهارات التنفيذ ومهارات التقويم.

ونقترح أن يكون تدريب الطلاب المعلمين على مهارات التخطيط للتدريس ومهارات التقويم باستخدام الورش التعليمية ومعمل طرق التدريس، واتباع أسلوب التدريس المصغر لتدريبهم على مهارات التنفيذ وما تتضمنه من مهارات عامة للتدريس، ومهارات نوعية على أن يكون النظام المتبع في التربية العملية خلال الفصلين الدراسيين كما يلي :

بالنسبة إلى الصف الثالث :

يتم خلال النصف الأول من العام الدراسي تدريب الطلاب المعلمين على مهارات التخطيط للتدريس مثل صياغة الأهداف إجرائيا وتنظيم محتوى الدرس وتحديد التوقيتات المناسبة لأجزاء الدرس، واختيار الوسائل التعليمية المناسبة لأجزاء الدرس وغيرها من المهارات اللازمة للتخطيط للتدريس، وكذلك التدريب على المهارات اللازمة لمرحلة التقويم، وذلك باستخدام الورش التعليمية، ومعمل طرق التدريس وذلك بواقع يوم أسبوعيا.

بينما يخصص النصف الثاني من العام الدراسي لتدريس الطلاب المعلمين على مهارات التدريس العامة ومهارات التدريس النوعية باستخدام أسلوب التدريس المصغر بواقع يوم أسبوعيا.

بالنسبة إلى الصف الرابع :

يتم خلال النصف الأول من السنة الرابعة تدريب الطلاب المعلمين على التدريس الفعلي في المدارس الإعدادية بحيث تشتمل الدراسة على دروس مشاهدة، ونقد قبل الممارسة الفعلية للتدريس في حجرات الدراسة وذلك بواقع يوم أسبوعيا على أن يخصص أسبوع للتدريب المتصل وذلك مع اقتراب نهاية الفصل الدراسي الأول.

بينما يخصص النصف الثاني من العام الدراسي لتدريب الطلاب المعلمين على التدريس الفعلي في المدارس الثانوية العامة بنفس الإجراءات المتبعة في الفصل الدراسي الأول أي دروس مشاهدة، ونقد ثم ممارسة فعلية للتدريس بواقع يوم أسبوعيا، ثم يخصص أسبوع للتدريب المتصل على التدريس.

أما فيما يتعلق بعملية تقويم الطلاب المعلمين في التربية العملية فإنه ينبغي أن تضم قوائم ملاحظة تشتمل على الجوانب التي ينبغي تقويمها في أداء الطلاب المعلمين وتقديرات كل أداء، حتى تضمن سلامة التقويم وموضوعيته، وبما يساعد على تشخيص جوانب الضعف في الأداء فيمكن علاجها والارتقاء بفاعلية التربية العملية.

ونقترح أن يكون نظام الإشراف على الطلاب المعلمين أثناء التربية العملية على النحو التالي :

نظام الإشراف :

1 ـ يقوم بالإشراف خلال فترة التدريب على مهارات التخطيط ومهارات التقويم مجموعة من المتخصصين في طرق التدريس، حيث تشرف على الطلاب المعلمين أثناء التدريب على مهارات التنفيذ سواء في ورش العمل أو داخل معامل التدريس المصغر.

2 ـ يقوم بالإشراف خلال فترة التدريب الفعلي على التدريس بالمدارس مشرفان أحدهما متخصص في المادة الأكاديمية، والآخر متخصص في طرق تدريس هذه المادة. بحيث يكتب كل منهما تقريرا مستقلا عن مستوى أداء الطالب المعلم وذلك في ضوء بنود بطاقة ملاحظة يستعان بها في عملية التقويم وتشمل المهارات العامة للتدريس، والمهارات النوعية للتدريس وذلك ضمانا لموضوعية التقويم.

البديل الثاني : في حالة النظام التتابعي

- تقوم كليات الآداب والعلوم بمسؤولية الإعداد العام، والتخصصي للطالب المعلم، بحيث تمثل الدراسات العامة 39، والدراسات التخصصية 61 وذلك من الوزن النسبي لخطة الدراسة.

- وتقوم كليات التربية بمسؤولية الإعداد المهني للطالب المعلم الذي حصل على درجة البكالوريوس، أو درجة الليسانس في تخصص ما، وذلك لمدة عام أو عامين، وبذلك تكون مدة الإعداد خمس أو ست سنوات.

9 - إجازة البرنامج :

يرى الباحث أن تكون هناك منظمة أهلية تهتم بإعداد المعلم وتضم في عضويتها رجال الأعمال والاقتصاد والتربية والاجتماع، تقوم بالنظر في برامج كليات التربية وكذلك النظر في إمكانات الكلية، ويمكن اعتبار النقاط التالية أهم عناصر ينظر لها في إجازة البرنامج.

- الحكم على البرامج الرئيسية.
- مناهج البرامج الأساسية.
- أعضاء الهيئة التدريبية.
- الطلاب في البرامج الأساسية.
- الموارد والتسهيلات للبرنامج.
- التقويم ومراجعة البرنامج.

ويمكن تعزيز دور المنظمة من خلال تعيين المعلمين الذين خضعوا لبرامج مجازة وتقديم حوافز لهم، مع العلم أن التقدم لهذه المنظمة من كليات المعلمين يتم طواعية.

10 - الترخيص بمزاولة المهنة :

انطلاقا من مبدإ تمهين عملية التدريس والارتقاء بها كمهنة ذات أصول وأسرار مثل مهنة الطب ومهنة الهندسة، يرى الباحث عدم السماح بالتدريس وممارسته كمهنة إلا لمن

يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من نقابة المهن التعليمية، وأن يؤدي قسم المهنة الذي يؤكد أنه سوف يخلص في عمله ويحافظ على شرف المهنة، ويجب أن يحدد الترخيص مادة التخصص التي سيقوم المعلم بتدريسها والمرحلة التي سيعمل بها، وأن تكون هذه الرخصة صالحة للعمل بها في جميع محافظات الجمهورية.

11 ـ إجراءات التعيين :

يرى الباحث الاستمرار في قيام طلبة كليات التربية بكتابة وتقديم طلبات الالتحاق للعمل بوزارة التربية والتعليم في السنة النهائية بالكلية، على أن يصدر قرار التعيين من مديرية التربية والتعليم بالمحافظة التي يقيم بها الطالب، وفي حالة وجود فائض في عدد الخريجين تبلغهم مديرية التربية والتعليم بمحافظتهم باسم المحافظة التي وزعوا عليها، ويتم ذلك بالتنسيق بين المديريات ووزارة التربية والتعليم.

12 ـ شروط التعيين :

يقترح الباحث الآتي :

أ ـ ضرورة اجتياز اختبار تحريري وعملي تعقده مديريات التربية والتعليم في المحافظة في مبادئ استخدام الكمبيوتر وفي كيفية استخدام الوسائل التعليمية وإنتاج البسيط منها.

ب ـ ضرورة عمل اختبار شفوي للتأكد من ثبات شخصية المتقدم وسلامة نطقه وقدرته على الحديث والاسترسال، وبخاصة معلمي المواد النظرية مثل الدراسات الاجتماعية، مع عقد لجان لمعلمي اللغات الأجنبية للتأكد من إتقانهم للغة التي سيقومون بتدريسها، وفي حالة عدم تمكنهم يرجأ تعيينهم لحين تحقيقهم لمستوى معقول من الطلاقة في هذه اللغة عن طريق دورات التقويم التي تعقد بالجامعات ومراكز تعليم اللغات.

ج ـ ضرورة التأكد من حسن سيرة المتقدم في المنطقة أو القرية التي يقيم بها واستقامة سلوكه، واستبعاد العناصر المنحرفة وغير السوية وعدم السماح لها بالإساءة لمهنة التدريس.

د ـ ضرورة إجراء كشف طبي دقيق على المتقدم للتأكد من سلامته الصحية وعدم وجود عوائق طبية تؤثر على عمله كمعلم.

هـ ـ تطبيق مبدإ التعيين المؤقت بحيث لا يتم تعيين المعلم بصورة دائمة إلا بعد مروره بفترة «امتياز» كما هو الحال في إعداد الأطباء، وفي حالة صلاحيته يعين بصفة دائمة في مهنة التعليم.

13 ـ تدريب المعلمين في أثناء الخدمة :

إن الإعداد لمهنة التعليم أصبحت في هذا العصر عملا ممتدا لا ينتهي بتخريج المعلمين من مؤسسات الإعداد، حيث لا تكفي سنوات الدراسة فيها إلى أكثر من وضع المعلم على بداية الطريق المهني السليم، ويمكن أن تتحقق هذه النظرة عن طريق تدريب المعلم في أثناء الخدمة بقصد الارتقاء بالمستوى التخصصي والمهني والثقافي، بما يكفل رفع مستوى أدائه في العمل ونموه الذاتي، وتحقيق ما يصبو إليه من تقدم ونمو في مهنته.

ومن ثم تقترح الدراسة ما يلي :

1 ـ إعداد خطة قومية لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة تشارك في إعدادها وزارة التعليم، ووزارة الإعلام، والمركز القومي للبحوث التربوية، ومراكز التدريب في المحافظات المختلفة، والجامعات، وخاصة كليات التربية، والمديريات والإدارات التعليمية، والمدارس، وينبغي أن تشتمل هذه الخطة القومية لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة على ما يلي :

ـ أن يقوم نظام تدريب المعلمين المبتدئين في أثناء الخدمة على برنامجين أساسيين.

الأول : وهو التدريب المهن للمعلم في المدرسة، وتكون مدته حوالي 60 يوما تحت إشراف المعلمين ذوي الخبرة بهدف إكساب هؤلاء المعلمين مهارات التدريس.

ـ أما البرنامج الثاني : ويتم في مراكز التدريب على مستوى المحافظات، ويتضمن محاضرات في المواد التخصصية، وتكنولوجيا التعليم وفلسفة التربية.

- تقديم برامج قصيرة وبرامج طويلة تهدف إلى رفع المستوى العلمي التخصصي، والمستوى المهني التربوي، والمستوى الثقافي تحت إشراف الجامعات، وكليات التربية وذلك باستخدام وسائل تكنولوجيا التعليم الحديثة واستيعابها.

- تطوير سياسة التدريب بالخارج والتوسع فيها لأنها النافذة الراقية المتميزة التي يطل منها المعلم المصري على الخارج للوقوف على سر نجاح هذه الدول وتقدمها بوجه عام وتقدمها في التعليم بوجه خاص، ويرى الباحث أن توضع أسس جديدة لاختيار هؤلاء المبعوثين، فلابد أن تشهد مدرسة بحسن سيرة وسلوك هذا المعلم وصلاحيته لتمثيل بلاده بالخارج وقابليته للتعليم والتطور، كما يقترح الباحث مصاحبة مشرف مصري محنك سبق له السفر إلى نفس الدولة أكثر من مرة بحيث تكون له صلاحيات إدارية وفنية تساعد على حسن استفادة المبعوثين من هذه الدورات التدريبية والحفاظ على صورة المصريين بالخارج.

- تطوير برنامج الماجستير في التربية من حيث المحتوى والأسلوب، وأن تكون هذه البرامج مقصورة على من يعمل بمهنة التدريس.

- إعداد برامج تعمل على تلبية الاحتياجات الفعلية للمتدربين، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بأهمية هذه البرامج لحياتهم العملية.

- ينبغي أن تنطلق برامج التدريب في أثناء الخدمة من حيث تنتهي برامج الإعداد للمهنة، ولذلك لا بد من وجود علاقات قوية بين مؤسسات الإعداد ومؤسسات التدريب.

2 - أن تكون المدرسة هي المؤسسة الرئيسية لتدريب المعلم المبتدئ حيث الفصول الدراسية اللازمة للتدريب والتلاميذ والمدرس المقيم متمثلا في مدرس المادة الدراسية الأول، وحيث كافة التسهيلات التي تساعد على حسن اكتمال تدريب المعلم مثل معامل العلوم، ومعامل اللغات، ومعامل الكمبيوتر، والوسائل التعليمية، والمكتبة، ومصادر المعلومات الحديثة مثل شبكات الإنترنت والبريد الإلكتروني، والفيديو، والتليفزيون، وكافة تقنيات ومساعدات التعليم والتدريب، والتي بدأت تنتشر في الكثير من المدارس المصرية.

3 ـ إنشـاء مركـز قومي لتـدريب المعلمين على غـرار المركز القـومي للبـحوث التـربوية والتنمية ومركز تطوير المناهج والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، بحيث يتكون هذا المركز من قسم لكل مادة دراسية أو نشاط تربوي مثل : الإدارة التعليمية، التربـية الاجتـماعـية، ويتكون كل قـسم من أخصـائيين في التدريب حـاصلين على الدكتوراه والماجـستير، والدبلوم الخاص كحد أدنـى، ولهم نفس التسلسل الوظيفي الجامـعي، ويضم لهم أصـحاب الخـبرة من رجـال التعليم في مـجال التـدريب مع مساواة عدد سنوات الخبرة بالمؤهل، بشرط عقد اخـتبار تحريري ومقابلة شخصية للتـأكد من خبـراتهم ومهـاراتهم في مجـال التدريب، ويكون وجـودهم ندبا وتحت التجـربة لمدة سنتين على الأقل، ويثبت من تثـبت جدارته في أعمـال التدريب على أن يقوم بالدراسة خلال عدد محدّد من السنوات للحصول على مؤهلات فوق الجامعية، ويكون هدف هذا المركـز وضـع الخطط والاسـتـراتيـجـيـات لتدريـب المعلمين على المسـتوى القـومي ومتـابعة تنفـيذها، وعـقد دراسـات للحصـول على الماجـستـير والدكتوراه في الـتدريب من خلال الأقسام المخـتلفة للمركز، وأن يكـون لهذا المركز كادر مالي مشابه للكادر الجامعي ومراكز البحوث.